Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 51, No. 5, 2024

Deanship of Scientific Research

The Impact of Quranic Readings on *Alfiyya of Ibn Malik*'s Grammar Systems

Ebrahim Mohammed Hasan Fukara *

Ministry of Education, Palestine.

Received: 4/7/2023
Revised: 17/9/2023
Accepted: 25/10/2023
Published online: 27/8/2024

* *Corresponding author:*
fokra88@gmail.com

Citation: Fukara , E. M. H. . (2024). The Impact of Quranic Readings on Alfiyya of Ibn Malik's Grammar Systems. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *51*(5), 565–576.
https://doi.org/10.35516/hum.v51i5.5123

Abstract

Objectives: This research aims to demonstrate the impact of frequent and unusual Quranic readings on Ibn Malik's grammar systems in the book "Alfiyya of Ibn Malik." The study identifies instances where Ibn Malik refers to specific readings, such as the language in the five nouns, the distinction between homonyms, the prepositional vowels in nouns related to the dative pronoun, and so forth. The research seeks to highlight this influence and explore its significance, providing an analysis of the importance of Ibn Malik's "Alfiyya" among experts and the relevance of Quranic readings. This research takes the first step, with a primary focus on everything related to readings associated with the verses of the book.

Methods: The research employs a descriptive-analytical inductive approach to identify the owners of these readings, locate their occurrences, analyze them, and examine Ibn Malik's interpretations.

Results: Among the conclusions drawn by this research is Ibn Malik's adeptness in adapting the language to suit his systems, serving as both a guide and a reference. He skillfully navigates complex linguistic concepts and incorporates them into his work. Notable examples include the nuanced handling of wishful thinking and the manipulation of intransitive pronouns.

Conclusion: This research highlights Ibn Malik's profound interest in Quranic readings and the significant impact they have on his selections and interpretations.

Keywords: *Alfiyya of Ibn Malik*, frequent and unusual Quranic readings, Ibn Malik, grammar, language.

أَثَرُ القِراءاتِ القرآنيّةِ في نظمِ قواعدِ الألفيّةِ

إبراهيم محمد حسن فُقرا

وزارة التربية والتعليم، فلسطين

ملخّص

الأهداف: يهدف البحث إلى إظهار هذا الأثر وإلى بيانه ومعالجته ودراسته؛ لأهميّة الألفيّة ومكانتها عند المتخصّصين، ولأهميّة القراءاتِ القرآنيّة الّتي تُعدُّ من أهم مصادر التقعيد عند اللغويين، والنّحويين، والمفسّرين، ومن أوّلهم ابنُ مالكٍ، وقد عالج البحثُ مسائل نحويّة وأخرى لغويّة مرتّبة ترتيبَ ابنِ مالكٍ، فما كانَ عنده أوّل كان في البحثِ أوّل وهكذا، وعلى هذا فقد كانَ مدار البحث حول كلّ ما يتعلّقُ بالقراءات المربوطة ببيتٍ من أبياتِ الألفيّة.

المنهجيّة: سارَ البحثُ على المنهجِ الاستقرائي الوصفي التّحليليّ؛ سعيًا لبيانِ أصحابِ القراءاتِ واستقراء مواطن الاستشهاد فيها، ثمَّ تحليلها ورأي ابنِ مالكٍ منها، وقد تقيّدَ البحثُ بعنوانه وبما يخدمه لذلك لم يطّرد كثيرًا في المسائل المُعالجة؛ اللهم إلّا في المواطن الّتي كان لا بدّ من ذلك.

النّتائج: ومن النتائج الّتي توصّل إليها البحث براعة ابنِ مالكٍ في لَيِّ عُنق اللّغة لِما يُناسبُ نظمه كبحرٍ وكقاعدة ذكرها نظمًا في ألفيّته سواء أكانت في بابٍ نحويّ أو غيره منَ الأبوابِ اللّغويّة، كما تُظهرُ النّتائجُ ارتباطَ كثيرٍ من أبياتِ الألفيّةِ بالقِراءاتِ القُرآنيّةِ المتواترة منها وغيرِ المُتواترةِ، وقد خالفَ ابنُ مالكٍ في مواضع جمهورَ النحويّين كإثباتِ جوابٍ للرّجاءِ تشبيهًا له بالتّمنّي، يقول: "وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ ... كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ"، و "وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ... ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا"... وما إلى ذلك ممّا يُظهِرُ أثرَ القِراءاتِ القُرآنيّة في نظم الألفيّة.

الخُلاصة: يخلصُ البحثُ إلى اهتمامِ ابن مالك عند نظمه الألفيّة بالقراءاتِ القرآنيّة المتواترة والآحادِ والشّاذةِ، وإلى أثرِ القراءاتِ القرآنيّة في اختياره وتوجيهه، وإلى بَراعةِ ابنِ مالكٍ في توظيفِ قُدرته اللّغوية والنظميّة لبيَانِ قاعدة لغويّةٍ أو نحويّةٍ مرتبطةٍ في إحدى القِراءات القُرآنيّة، وإلى اهتمامه في علمِ القراءاتِ واتّخاذه مصدرًا رئيسًا في التقعيد، وانتصارِه له وبخاصّة ما يتعلّق بالقراءاتِ الشّاذةِ.

الكلمات الدالة: ألفية ابن مالك، القراءات القرآنيّة المتواترة والشاذّة، ابن مالك، النحو، اللغة.

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقدمة

باسمِ اللهِ الّذي علّم بالقلمِ، علّمَ الإنسانَ ما لم يعلم، والصّلاة العُظمى والسّلام الأتمّ على أعظمِ خلق الله، وأتمّ خلق الله، وأكملِ خلق الله، سيّدنا محمّد -صلّى اللهُ تعالى عليهِ وسلّم- وبعد،

لا شكَّ في أنَّ أعظمَ كلامِ كلامُ الله تبارك وتعالى، وأعظمَ كتابٍ القُرآنُ الكريم، الّذي نزل بلسانٍ عربيّ مُبين على أعظمِ العالمين سيّدنا محمّد -صلّى الله وسلّم عليه-، والقراءاتُ القرآنيّةُ أصلٌ أصيلٌ من القرآن الكريم الّذي نزل على سبعة أحرفٍ؛ لذلك هامت قلوب العاشقين في دراسته، وتلاوته، وفهم أسراره، وكشفِ مكنوناته، فلم يتركِ الأوّلون والآخرون علمًا ذا صلة بالقرآن الكريم إلّا درسوه، ومن هذه العلوم، العلوم اللغويّة، وكانَ من عظيمِ ما كُتبَ في هذه العلوم ونظم الفيّة ابن مالك المُسمّاة بالخُلاصة فيها يخلصُ طالبُ اللغة إلى مبتغاه، لذلك وبحمد الله عليّ وفضله أنْ وفّقني لكتابة هذا البحث الموسوم بـ "أَثرُ القِراءاتِ القرآنيّةِ في نظمِ قواعدِ الألفيّةِ" فقد قرأتُ الألفيّة وطالعتُها مُطالعةً دقيقةً، ومراجعة متأنّية أرصدُ مواضعَ تأثُرها بالقراءاتِ القُرآنيّة، وقد حصلتُ على مسائل طيّبةٍ كانت عمادَ هذا البحث، ومن هذه المسائل: لغةُ القصرِ في الأسماءِ الخمسةِ وتخفيف (نون) (لدنّي) وتشديد النّون في (اللّذانِ واللّذين) ومجيء (ذا) موصولة بعد (ما) وإعمال (ما) عمل (ليس) وذِكرُ اسمِ (ليتَ) وحذفُ خبرها وجوازُ فتح همزةِ إنَّ وكسرها عند وقوعها بعد فاء الجّزاء وجوازُ رفع الاسمِ المعطوف على اسمِ إنَّ بعد استكمال الخبر... وغيرها من المسائل، وقد وصل عدد المسائل إلى سبع وعشرين مسألةً، ومِنَ المَصادرِ الّتي أفدتُ مِنها: كتابُ الكتابِ لسيبويه (ت180ه)، وكِتابُ المُحرّرِ الوَجيزِ في تفسيرِ الكتاب العزيز لابن عطيّة(ت524ه)، وكتابُ الخلاصة في النحو ألفية ابن مالك لابن مالكٍ (ت672ه)، وكتاب شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لابن النّاظم (ت 676ه)، وكتاب البحر المحيط في التفسير لأبي حيّانَ الأندلسيّ(ت745ه)، وكتاب الدّرّ المصون للسّمين الحلبيّ(ت756ه)... وغيرها من المصادر، ومن النّتائج الّتي توصلتُ إليها: اهتمامُ ابنِ مالكٍ بعلمِ القراءات والِمامه به وبعلومِ العربيّة، براعة ابنِ مالكٍ في نظم ألفيّته، لم يكن ابن مالك منتسبًا لمدرسةٍ نحويّة لدرجة التّعصبِ إذ إنّه كان يوافقُ الكوفيّين في مسائل والبصريّين في مسائل أُخرى، وأخيرًا قائمة المصادر والمراجع.

- الموضِعُ الأوّلُ: لغةُ القصرِ في الأسماءِ الخمسةِ

يَقولُ ابنُ مالكٍ رحمَهُ اللهُ في ألفيّتِهِ (مالك أ.، 2021م):

وقَصْرُها مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

وبهذا يشير إلى لغة القصر، وهي أنْ يكونَ الرفعُ والنّصبُ والجّرُّ بالألف، فنقولُ: جاءَ أباكَ، ورأيتُ أباكَ، ومررتُ بأباكَ، ومن ذلك قول الشّاعرِ (الأُشْمُوني، 1998م):

إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغا فِي المجدِ غايتاهَا

الشّاهدُ فيه: في (أباها) الثّانيةِ فقد جاءَتْ بالألفِ رغم أنّها مجرورةٌ بالإضافةِ، ومنْ ذلكَ قِراءةُ حفصٍ عنْ عاصمٍ (الزمخشري، 1407ه)؛ حيثُ قرأَ: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه:63] بـ(إنْ) مُخفّفة من الثّقيلة و(اللام) في (لساحران) هي اللام الفارقة بين (إنْ) النّافية و (إنْ المخفّفة) و (هذان) اسم (إنْ) منصوب جاءَت بالألفِ على لغة القصرِ، وهي لغةُ كِنانة، وبنو الحارث بن كعب، وخثعم، وزبيد، وغيرهم. (الأندلسي، 1420ه)، وقد اختارَ ابنُ مالكٍ هذا التّخريجَ. (مالك ج.، 1982م)

الموضع الثّاني: تخفيف (نون) (لدنّي)

يقول ابنُ مالكٍ (مالك أ.، 2021م):

وفي لدنّي لدُني قلَّ

وبهذا يشير ابنُ مالكٍ إلى قراءة نافع، حيث قرأ ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف:76] بنون مخفّفة إلّا أنَّ التّشديد أقوى وهذا يظهرُ في قولِ ابن مالكٍ حيثُ نعتَ تخفيفَ النّونِ بأنّها أقلُّ من تشديدها، وبدعمُ ما ذهبَ إليهِ أنَّ ستّةً منَ القُرّاءِ السّبعةِ قرأوا بالتّشديدِ (مجاهد، 1400ه).

- الموضعُ الثّالثُ: تشديد النّون في (اللّذانِ واللّذين)

يقولُ ابنُ مالكٍ (مالك أ.، 2021م):

موصولُ الأسماءِ الّذي الأُنثى الّتي... والْيا إذا ما ثُنّيا لا تُثْبتِ

بَل ما تَليهِ أَوْله العَلامهْ... والنّونُ إنْ تُشدَدْ فَلا مَلامَهْ

والنُّونُ من ذَيْن وَتيْنِ شُدِّدا... أيضًا وتعويضٌ بِذاكَ قُصِدَا

يشير ابنُ مالكٍ في هذه الأبياتِ إلى جوازِ تشديدِ النّونِ في مثنّى (الّذي والّتي) بالألفِ وبالياءِ، وكذلك قرأَ ابنُ كثيرٍ قوله تعالى ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا﴾ [النّساء: 16] بنون مُشدّدة، وقوله تعالى ﴿أَرِنَا الَّذَيْنِ﴾ [فصلت: 29]، وكذلك في ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ (مجاهد، 1400ه) وتشديدُ (النّونِ) في النصبِ منَعَهُ البصريّون، وأجازَهُ الكوفيّون، ويظهرُ أنَّ ابنَ مالكٍ ذهبَ في هذه المسألةِ مذهبَ الكوفيّين (الأُشْمُوني، 1998م)، وقد وافقَ أبو عمروٍ ابنَ كثيرٍ في تشديدِ النّون من (فذانك) في ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾ [القصَص: 32]، (الفارسيّ، 1993م)، والأصحُّ في هذه المسألةِ ما ذهبَ إليهِ الكّوفيّون حيثِ إنَّ تشديدَ

(النّونِ) في حالة النّصبِ وردَت في القراءةِ السّبعيّةِ المتواترة، وهذا التشديدُ لغةُ تميمٍ وقيسٍ (الأُشْمُوني، 1998م).

- الموضع الرّابع: مجيء (ذا) موصولة بعد (ما)

يقولُ ابنُ مالكٍ (مالك أ.، 2021م):

ومثلُ (ما) (ذا) بعدَ (ما) استِفهامٍ... أو (مَن) إذا لم تُلغَ في الكلامِ

يقولُ ابنُ النّاظمِ (النّاظم، 2000م)" وأمّا (ذا) فتكونُ موصولةً بمنزلةِ (ما) في الدّلالةِ عَلى مَعنى (الّذي) وفُروعِهِ، إذا وقعت بعد (ما) الاستفهامية، ومِن ذلك قراءةُ أبي عمرو حيث قرأ برفع (العفو) في ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ [البقرة: 219]، على أنَّ (ما) استفهاميّةٌ و(ذا) اسمٌ موصولٌ بمعنى (الّذي) (الجَزريّ، د.ت).

- الموضعُ الخامِسُ: إعرابُ (أيّ) المُضافةِ:

يقولُ ابنُ مالكٍ (مالك أ.، 2021م):

وَبعضُهُم أعربَ مُطلَقًا

يقصدُ وبعضُ العربِ أعربَ (أيّ) في حَالةِ الإضافةِ، وَبذلك قَرأَ طلحةُ ومعاذُ الهرّاءِ والأعمشُ ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم:69] بِنصبِ (أيُّهم) مفعولًا لـ(لننزِعنَّ) (الأندلسي، 1420ه)، الحاصلُ أنْ ذهبَ الكوفيون إلى أنَّ (أيهم) إذا كانت بمعنى (الذي) وحُذف العائد من الصّلة معربةٌ، نحو قولهم: (لأضربن أيُّهم أفضل) (الأنباريّ، 2003م)، وذهب البصريّون إلى أنّه مبنيّ على الضم، وأجمعوا على أنَّه إذا ذكر العائد أنه معرب، نحو قولهم: (لأضربنّ أيهم هو أفضل)، وذهب الخليل بن أحمد إلى أنَّ (أيهم) مرفوع بالابتداء، و(أفضل) خبره، ويجعل (أيهم) استفهامًا، ويحمله على الحكاية بعد قول مقدر، والتقدير عنده: لأضربن الذي يقال له أيُّهُم أفضل (الأنباريّ، 2003م)· وقد احتجّ الكوفيون بهذه القراءة على أنَّ (أيّ) معربة منصوبة بالفعل الذي قبلها، ونُقل عنهم أنَّ ﴿أَيُّهُمْ﴾ في الآية بمعنى الشرط، والتقدير: إنْ اشتدَّ عُتُوُّهم، أو لم يَشْتَدَّ، كما تقول: ضربْتُ القومَ أيُّهم غَضِبَ، المعنى: إنْ غضبوا أو لم يَغْضبوا (الحلبي أ.، د.ت)؛ فعلى هذه القراءة ينبغي أَنْ يكونَ مذهبُ سيبويهِ جوازَ إعرابِها وبنائِها، وهو المشهورُ عند النَّقَلَةِ عنه (الحلبي أ.، د.ت)، ومذهب سيبويه: إنَّ (أيُّهم) موصولةٌ بمعنى الذي (سيبويه، 1988م)، وأنَّ حركتَها بناء بُنيت عند سيبويه، لخروجِها عن النظائر، ولسقوط صدر الجملة التي هي صلته، و﴿أَشَدُّ﴾ خبرُ مبتدأ مضمرٍ، والجملةُ صلةٌ لـ ﴿أَيُّهُمْ﴾، و ﴿أَيُّهُمْ﴾ وصلتُها في محل نصب مفعولًا بها بقوله ﴿لَنَنْزِعَنَّ﴾، ولـ (ايّ) أحوالٌ أربعةٌ، أحدُها: تُبْنى فيها وهي ـ كما في الآيةِ ـ أَنْ تضاف ويحذف صدرُ صلتها، والباحث في هذا يوافق سيبويه؛ ففي مثل هذه الحالة تكون حركة (أيّ) حركة بناء إذ إنّها أُضيفت وحُذف منها صدر صلتها، وهي في مثل هذه الحالة تُبنى عند جمهور النُّحاة.

الموضع السّادسُ: حذفُ (نونِ كانَ) في حالَةِ الجَزمِ

يقولُ ابنُ مالكٍ (مالك أ.، 2021م):

ومِن مُضارعِ لِكانَ مُنجزمْ... تُحذفُ نونٌ، وهوَ حذفٌ مال التُزِمْ

وهي كثيرةٌ في القرآن إنْ في القراءات الشّاذّةِ، وإنْ في الأحرفِ السّبعة، ومثال ذلك: ﴿ولَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم:20]، و﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ اللّهَ سَمِيعٌ عَلِيم﴾[الأنفال:53]، و﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِين﴾[النحل:120]...وغيرها، ومن الشّاذّ: ﴿لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[البيّنة:1] (السّيوطيّ، د.ت)، وهذا الأخيرُ وقعَ فيه خِلافٌ فمِنهم من أجازَ ذلك كيونس وابنِ مالكٍ ومنهم مَن ردّه كسيبويهِ ومن تبعه، وسبب هذا الخلافِ يكمن في عدم جواز حذف النّونِ عند مجيء ساكنٍ بعدها.

الموضع السّابع: إعمال (ما) عمل (ليس)

قالَ ابنُ مالكٍ (مالك أ.، 2021م):

إعْمَالَ (لَيْسَ) أُعْمِلَتْ (مَا) دُونَ (إنْ) ... مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ

وهذا عندَ الحجازيّين إذ إنّهم أعملوا (ما) عمل (ليسَ) إذا كانت في معناها وبالشّروط الّتي ذكرها ابن مالكٍ وهي: ألّا تلحقها (إنِ) الزّائدة لأنّها لا تقع بعد (ليسَ)، وأنْ تكون بمعنى النّفي، ويأتي خبرها بعد اسمها، ومن ذلك قراءةُ الجّمهورِ (بشرًا) بالنّصبِ من قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: 31] على أنَّ (ما) عملت عمل (ليس) على لغة الحجازيّين (الأندلسي، 1420ه) وبلغتهم نزل القرآن الكريم، وعلى هذا فإنَّ اسم الإشارة (هذا) في الآية الكريمة مبني في محل رفع اسم (ما) و (بشرًا) خبر (ما) منصوب عند البصريّين، ومنع ذلك الكوفيّون لأسبابٍ منها أنَّ (ما) ليست مختصّة بالاسمِ لذلك لا يجوزُ إعمالها فيه لأنَّ الشّيءَ إذا لم يختصّ بشيء لا يعمل فيه، ومن ذلك أيضًا قراءة الجّمهور (ما هنَّ أمّهاتهم) بنصب (أمّهاتهم) من قوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: 2] (مجاهد، 1400ه) خبرًا لِـ(ما) العاملة عمل (ليس) على لغة الحجازيّين الّتي نزل بها القرآن الكريم، ونلاحظ في الموضعين موافقة القراءتين للشّروط الّتي ذكرها ابنُ مالك، وخرّجَ الكوفيّون نصبَ (بشر، وأمّهاتهم) على نزع الخافضِ، وعلى لغة بني تميمٍ فإنّها لا تعملُ شيئًا وقرئ بلغتهم فرُفعت (بشرٌ، وأمّهاتُهم)، وهذه أقيس؛ والأولى أولى في القراءة لأنَّ القرآن نزل بها -أعني لغة الحجاز.

الموضع الثّامن: ذِكرُ اسمِ (ليتَ) وحذفُ خبرها

قالَ ابنُ مالكٍ (مالك أ.، 2021م):

وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا، وَالْعَكْسُ قَلْ

يقصدُ ابنُ مالكٍ في هذا أنَّ حذفَ اسمِ (ليتَ) كثيرٌ، وحذفَ الخبرِ قليلٌ، ومن ذلك قراءة عَاصِمٍ، والضَّحَّاكِ، وَابْنِ يَعْمُرَ، وأبي المتوكّل، والجَحْدَرِيّ (ولاتَ حينُ) بفتح التّاءِ وضمِّ النّونِ، من قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص:3] على إعمال (لات) عمل (ليس)، وحذف الخبر، وهو قولُ سيبويه إلّا أنَّ ذلك قليلٌ عِندهُ (الجوزي، 1422هـ)، وبذلك فإنَّ ابنَ مالكٍ يحتجُّ بهذه القراءةِ على ما ذكره في ألفيّته.

الموضع التّاسع: فتحُ (سين) عسيتُ وكسرُها

قالَ ابنُ مالكٍ (مالك أ.، 2021م):

وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ ... نَحْوِ «عَسَيْتُ»، وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ

وقد وردّ الوجهانِ من قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ [محمد: 22]، إذ قرأ الجّمهورُ (عَسَيْتُم) بفتح (السّينِ) وقرأ نافعٌ (عَسِيتُم) بكسرها، ويظهر اختيارُ ابنُ مالكٍ قراءة الجّمهورِ وذلك لأنَّ الفتحةَ أخفُّ منَ الكسرةِ؛ وبذلك فهو يحتجُّ بالقراءتينِ على ما ذكره في ألفيّته من جوازِ الوجهينِ.

الموضع العاشر: جوازُ فتح همزةِ إنَّ وكسرِها عند وقوعها بعد فاء الجّزاء

قالَ ابنُ مالكٍ (مالك أ.، 2021م):

...بِوَجْهَيْنِ نُمِي

مَعْ تِلْوِ فَا الْجَزَا...

يقصدُ ابنُ مالكَ أنَّه يجوزُ فتحَ همزةِ (إنَّ) وكسرها إذا وقعت بعد فاء الجّزاءِ، قالَ تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: 54]، إذ قرأ عَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ بفتح همزة (فأنَّهُ) الواقعة بعدَ فاءِ الجزاء، وتوجيهها أنَّها في محلِّ رفع بالابتداء والخبرِ مَحذوفٌ، والتّقدير: (فَغُفرانُه وَرحمتُه حَاصلانِ أو موجودان) وما بمعنيهما، أو أنَّها في مَحلِّ رفع على أنَّها خَبرُ مُبتدَأ مَحذوفٍ، والتّقديرُ: (فأمْرُه أوْ شَأنُه أنَّهُ غَفورٌ رَحيمٌ)، وقرأ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وحَمزَةُ والكِسائيُّ بكسرِ همزةِ (فإنَّهُ) الواقعة بعد فاء الجزاءِ، وتخريجها على الاستئناف، أي أنَّها في صدرِ جُملةٍ وقعت خبرًا لـ(مَنْ) الموصولَةِ، أو جَوابًا لها إنْ كانتْ شَرطًا (الحلبي أ.، د.ت)، والثّاني يوافقُ هذه المسألة، ونقلَ سيبويه هذا الوجه عن شيخه الخليل إذ يقول: وزعم الخليل أنّ مثلَ ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ [التوبة: 63]، ولو قال: (فإنَّ) كانت عربيّة جيّدةُ، ثمَّ يقول: وإنْ جاءَ في الشعر: " قَد علمتُ أنَّكَ إذا فَعلتَ أنَّك سَوفَ تُغْتَبَطُ " تُريد معنى (الفاء) جاز، وبلغنا أنَّ الأعرجَ قرأ: (أَنَّهُ...فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) بكسر الهمزة بعد الفاء (سيبويه، 1988م)، وهكذا فإنَّ فتح همزة (إنَّ) وكسرها بعد (فاء الجزاءِ) جائز كما نقل ابنُ مالكٍ في ألفيّته والقراءتان تشهدان بذلك.

الموضع الحادي عشر: جوازُ رفع الاسمِ المعطوف على اسمِ إنَّ بعد استكمال الخبر

قالَ ابنُ مالكٍ (مالك أ.، 2021م):

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى ... مَنْصُوبِ (إنَّ) بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

ومعنى قول ابن مالك أنّه يجوزُ العطفَ رفعًا على اسمِ (إنَّ) المنصوبِ، قالَ تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: 3]، قَرأ الجمهورُ (وَرَسُولُهُ) بالرّفع (النّيسابوريّ، 1991)، قالَ سيبويه وفيه وجهان أحدهما أنْ يُرفع بالابتداءِ لأنَّ لفظَ الجّلالةِ (الله) مرفوع قبل دخول (أنَّ) عليه، وتقدير الآية عنده: (اللهُ بريءٌ منَ المُشركينَ، ورسولُهُ بريء)، والوجه الثّاني فعلى إضمارِ ضميرٍ في بريء تقديره: (بريءٌ من المشركينَ هُوَ وَرَسُولُهُ) والأوّل أحسنُ عنده (سيبويه، 1988م) لعدم الحاجة إلى تقديرِ محذوفٍ، وقرأ ابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، وَعِيسَى بْنُ عُمَرَ، وَزَيْدُ بْنُ عَلِيّ (وَرَسُولَهُ) بالنّصبِ (الثعلبي، 2015)، إمّا على أنَّ (ورسوله) مفعول معه أو أنَّ النّصبَ بالعطفِ على لفظ الجّلالةِ (الله).

الموضعُ الثّاني عشر: حالات مجيء الاسمِ المركّب الواقع بعدَ (لا) الّتي لنفي الجّنس

يقولُ ابنُ مالكٍ (مالك أ.، 2021م):

وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا كَـ (لَا ... حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ)، وَالثَّانِ اجْعَلَا

مَرْفُوعًا اوْ مَنْصُوبًا اوْ مُرَكَّبَا ... وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا

معنى قول ابن مالك في هذه الأبيات أنَّ الاسمَ المركّب الواقعَ بعد لا النّافية للجنس المكرّرة له خمسة أحوال وذلك لأنَّ المعطوف عليه إمّا أنْ يُبنى مع (لا) على الفتح أوْ يُنصبَ أو يُرفعَ.

قالَ تعالى: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلۡحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّۗ﴾ [البقرة: 197]

قرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي (فَلا رَفَثَ ولا فُسوقَ ولا جِدالَ) بنصب الجميع بدون تنوين (عطية، 1422هـ، صفحة 272، ج1)، على أنّهم جميعًا أسماء لـ(لا) النّافية للجّنس الأولى والمُكرّرات للتّوكيد فقط، أو للاستئناف وعندئذ فإنّ (في الحجّ) خبرًا لـ(جدال) وخبر (رفث، وفسوق) محذوف

دلّ عليه الخبر المذكور، ولفتحة (رفث، فسوق، جدال) مذهبان، الأوّل أنّها فتحة بناء وعليه الجمهور لأنّها مع اسمها كتركيب (خمسة عشر) المبنيّين، والثّاني أنّها فتحة إعراب عند الكوفيّين والزّجاج، ولا دليل لذلك إذ إنّ قول الشّاعر: (أَلَا رَجُلًا جَزاهُ اللَّهُ خَيْرًا) وبه يحتجّون له أوجه منها أنَّ تنوين (رجل) للضرورة كما قال يونس أو على تقدير فعل تقديره (ألا تروني رجلًا).

وقرأ أبو جعفر (فَلا رَفَثَ ولا فُسوقَ ولا جِدالَ) بالرفع فهم، ورُويت عن عاصمٍ عن طريق المُفَضَّل، (الأندلسي، 1420ه، صفحة 281، ج2)، وتوجيه هذه القراءة فعلى أوجه منها أنَّ (لا) غير عاملة ورفع ما بعدها على الابتداء ومسوّغ الابتداء بالنّكرة هنا تقدّم (لا) النّافية؛ خبر المبتدأ قوله: (في الحجّ) ويجوز جعلُ الخبر المذكور خبرًا للمبتدآت الثّلاثة أو للمبتدأ الأوّل أوِ للمبتدأ الثّالثِ وحُذفَ خبرا البقيّة في الحالتين الأخيرتين لدلالة الخبر المذكور عليه إذ التّقدير: (فلا رفثٌ في الحجّ، ولا فسوقٌ في الحجّ، ولا جدالٌ في الحجّ)، ولا يكون الخبر المذكور خبرًا للمبتدأ الثّاني لقبح في هذا التّركيبِ والفصلِ (الأندلسي، 1420ه، صفحة 181، ج2)، والوجه الثّاني فهو إعمال (لا) عمل (ليس) عند الحجازيّين، ولعملِها عملَ (ليس) شروطٌ وهي: تنكيرُ الاسم، وألاّ يتقدَّم الخبرُ على اسمها، ولا ينتقض النفيُ، فيكونُ (رفث) اسمَها وما بعدَه عطفٌ عليه وبهذا الوجه تكون شبه الجّملة (في الحجّ) في محل نصبِ خبر (ليس)، وبهذا وجّه الخليل هذه القراءة يقول: "وَمَعْنَاهُ لَيْسَ رفث وَلَيْسَ فسوق"، (الخليل، 1995م) وهذا التّوجيه ضعيفٌ لقلّة إعمال (لا) عمل (ليس) في كلام العرب، ومنه قولُ سعيد بن مالك القيسيّ (سيبويه ع.، 1988م):

من صَدَّ عن نِيرَانِها***فأنا ابنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ

الشّاهدُ فيه قوله: (لا براحُ) حيث أعمل فيه (لا) عمل (ليس)؛ فرفع بها الاسم، يقول سيبويه: جَعلها – (لا)- بمنزلة (ليس).

ومنه قول الرّاعي النُّمَيريّ:

وَمَا هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً***لَا نَاقَةٌ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلُ

الشاهد فيه قوله: (لا ناقةٌ لي...ولا جَملُ) إذ كرَّر (لا) فرفع الاسم بعد الأولى إمّا على الابتداء، وعندها تكون (لا) نافية غير عاملة، أو على أنّها عاملة عمل (ليس) والاسم بعدها اسم ليس مرفوع، ورفع الاسم بعد (لا) الثانية، إمّا على أنَّ (لا) زائدة، والاسم معطوف على الاسم الذي بعد (لا) الأولى، وإمّا على إهمال (لا) الثانية والاسم بعدها مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو (فَلا رَفَثَ ولا فُسوقَ ولا جِدالَ) برفع (رفثَ وفسوقَ) وتوجيهها على توجيه قراءة أبي جعفر إمّا على الابتداء و (لا) نافية مهملة أو على إعمالها عمل (ليسَ) وهو ضعيف كما ذُكر سابقًا، ونصب (جدال)، وهذا النّصب يقوّي قراءة الجّمهور، ونصبُ (جدال) فعلى توجيه قراءة الجّمهور إمّا على أنَ (لا) هذه النّافية للجنسِ و(جدال) اسمها وفتحتها فتحة بناء، و(في الحجّ) هو الخبر (القرطبي، 1964م، صفحة 408، ج2)، ومن ذلك قولُ أميّة بن أبي الصّلت (العيني، 2010م، صفحة 801، ج2):

فلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا ***وَمَا فَاهُوا بِه أَبَدًا مُقِيمُ

الشّاهدُ فيه: قوله "(فلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ) إذ أهمل (لا) الأولى أو أعملها عمل (ليس) وأعملَ الثّانية وبنى (تأثيمَ) بالفتح في محل نصبِ اسم (لا النافية للجّنس) على الأصحّ.

وقرأ أبو رَجاءٍ العُطَارِدِيّ (فَلا رَفَثَ ولا فُسوقَ ولا جِدالَ) بالنّصبِ والتّنوينِ فيهم على أنّهم مفعول مُطلقٌ تقديره: (فلا يرفثُ رفثًا، ولا يفسق فسوقًا ولا يجادلُ جِدالًا) وعلى هذه القراءة فلا عمل لـ(لا)، وهناك وجه آخر وهو جعل (لا) هذه نافية للجنّس على مَذْهَبِ مَنْ يرى أنَّ اسمهَا معربٌ منصوب - وهم الكوفيّون والزجّاج- إذ إنَّ (رجل) في قولنا (لا رجلَ) معرب وفتحته فتحة إعرابٍ، وحُذِف التنوين في القراء للتّخفيف ومثل ذلك عندهم قولُ عمرو بن قعاس المراديّ (الحلبي، د.ت، صفحة 324، ج2).

أَلَا رَجُلًا جَزاهُ اللَّهُ خَيْرًا***يَدُلّ على مُحَصَّلَةٍ تُبِيتُ

الشّاهدُ فيه: رجوعُ التّنوين في اسم (لا) النّافية للجّنس (رَجُلًا).

وقد ردّه جمهور النّحويّين إذ ذهبوا إلى أنَّ النصبَ فيه على تقدير فعل: (ألا تروني رجلًا...) قاله الخليل، وأمّا يونس فزعم أنَّ هذا التّنوين للضرورة (سيبويه ع.، 1988م، صفحة 308، ج2)، وبذلك فلا حجّة للكوفيّين ولا للزجّاج.

والباحثُ يختارُ قراءة الجّمهور لأنّها أقوى دلالة من الأخريات إذ فيها نفي جنس الرفث والفسوق والجدال.

الموضعُ الثّالث عشر: لغة أكلوني البراغيث:

يقولُ ابنُ مالكٍ (مالك أ.، 2021م):

وَجَرِّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا ... لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَ «فَازَ الشُّهَدَا»

وَقَدْ يُقَالُ: «سَعِدَا، وَسَعِدُوا» ... وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

في البيت الأوّل يذهبُ ابنُ مالكٍ إلى لزوم تجريد الفعل المُسند للفاعليْنِ أوِ الفاعلينَ ممثّلًا على ذلك بقوله: (فازَ الشّهدا)، وفي البيت الّذي يليه أتى بـ (قد) الّتي تفيد هاهنا التّقليل وأشارَ فيه إلى أنَّ بعضَ العربِ يُثبتون المُسندينِ في التّثنية والجّمع إلّا أنّ الفاعل في ذلك هو الاسمُ الظاهر، ومثالُ ذلك

قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: 3] وللنحويّين فيها أقوال منها أنَّ (الّذين) في محلّ رفع على أوجه منها أنّها بدلٌ من الضّمير في (وَأَسَرُّوا) قاله سيبويه، أو على أنّها في محل رفع فاعل والواو في (وأسرُّوا) علامة جمع قالَ سيبويه: "واعلم أنَّ من العرب من يقولُ: ضَربونِي قومُك، وضَربانِي أخواكَ، فشبَّهُوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في قالت فُلانة، وكأنّهم أرادوا أنْ يَجعلوا للجمع علامةً كما جَعلوا للمؤنّث، وهي قليلةٌ (سيبويه ع.، 1988م)، ومنه قولُ أميّة بن أبي الصّلت (الأثير، 1420ه):

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ**ـلِ قَوْمِي وَلَوْمُهُمُ أَلْوَمُ

الشّاهد فيه قوله: (يلومونَني... قومي)؛ إذ ألحق (واو الجماعة) بالفعل، ثمَّ ذكر الفاعل اسمًا ظاهرًا (قومي)، وهي على أنَّ ضمير الجّمع لدلالة الجمع فقط أو على لغة (أكلوني البراغيث)، ومثله قول سيّدنا محمّد -صلّى الله عليه وسلّم-: "يتعاقبون فيكم ملائكة".

ثُمّ يقول: وأمّا قوله جلّ ثناؤه: (وأسَرّوا النجوى الذين ظلموا) فإنّما يجيء على البدلِ، وكأنَّه قال: انْطلِقُوا فقيل له: مَن؟ فقال: بنو فلان؛ فقوله جل وعز: (وأسَرّوا النجوى الذين ظلموا) على هذا فيما زعم يونس (سيبويه ع.، 1988م)، أي كأنّه تبارك وتعالى قالَ (وأسرُّوا النّجوى) فقيلَ مَن؟ قالَ (الّذينَ ظلموا)، وذهبَ الفرّاء إلى أنَّ قوله (الّذين ظلموا) مُستأنفة، يقولُ: إنْ شئتَ جعلت (وأسرُّوا) فِعلًا لقوله تبارك وتعالى: (لاهيةً قلوبُهم وأسرُّوا النّجوى) ثُمَّ تَستأنف (الّذين ظلموا) (الفرّاء، د.ت).

وقد وجّه بعض النّحويّين هذه الآية على لغة أكلوني البراغيث ونسبها بعضهم لأزد شنوءة إذ إنّهم يثبتون ضميري التّثنية والجمع، والباحث يختار قولَ سيبويه ويُبعد هذا لأنّ بعضهم عدّوا هذه اللغة من اللغات المتدنّية التي لا تتناسبُ مع القرآن الكريم.

الموضعُ الرّابع عشر: كسر (فاء) الفعل معتلّ العينِ المبني للمفعول وإشمامها وضمّها:

يقولُ ابنُ مالك (مالك أ.، 2021م):

وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ فَا ثُلَاثِيِّ أُعِلْ ... عَيْنًا، وَضَمٌّ جَا - كَ «بُوعَ» - فَاحْتُمِلْ

يقصدُ ابنُ مالكٍ بهذا أنَّ الفعل المبني للمفعول إذا كانَ ثلاثيًّا معتل العين يجوز في فائه ثلاثة أوجه: الأوّل إخلاصُ الكسرِ، الثّاني: إخلاصُ الضمّ، والثّالث: الإشمام، وهو الإتيان بفاء الكلمة بحركة بين الضم والكسر ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ فقط، قالَ تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾ [هود:44]، قرأ ابنُ كثير وأبو عمرو ونافع وعاصم وغيرهم (قِيل) بإخلاص الكسر في القاف، وقرأ الكسائيُّ وهشام (قُيلَ) بإشمام كسرة القاف الضمّ، وكذلك قرأوا في (غيضَ) (مجاهد، 1400ه، صفحة 143)، ولم يُقرأ بإخلاص الضمّ لضعفِ هذا الوجه، لذلك قال: فاحتُمل، وتعزى هذه اللغة لبني فقعس وبني دبير -وهما من فصحاء بني أسد- (الأُشْمُوني، 1998م، صفحة 416، ج1).

الموضعُ الخامسَ عشرَ: إنابة غير المفعول به منابَ الفاعل مع وجودِ مفعولٍ به:

يقولُ ابنُ مالكٍ (مالك أ.، 2021م):

وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي إنْ وُجِدْ ... فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَدْ يَرِدْ

يقصد بـ(هذي) الظرفَ، والمصدرَ، والمجرورَ، أي لا ينوب أحد ممّا ذُكر إذا وُجد في الجّملة مفعولٌ به، هذا مذهب البصريّين وقد أشارَ بقوله (وقد يرِد) إلى إمكانيّة ذلك في النّزر القليل جدًا على مذهب الكوفيّين، قالَ تعالى: ﴿لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾ [الجاثية: 14]، قرأ الجّمهورُ (لِيَجْزِيَ) مبنيًّا للفاعلِ، وقرأ أبو جعفر بخلافٍ وشيبةُ وعاصم في روايةٍ (لِيُجْزى) مبنيًّا لِما لم يُسمَّ فاعله، نابَ منابه الجار والمجرور (بِما) وبها احتجَّ الكوفيّون والأخفش، وأنشدوا قولَ جرير (جنّي، 1998م، صفحة 42، ج1):

فَلَوْ وَلَدَتْ قَفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ**لَسُبَّ بِذَلِكِ الجَرْوَ الكِلَابَا

الشّاهدُ فيه: قوله (لَسُبَّ بِذَلِكِ الجَرْوَ الكِلَابَا) إذ أقامَ الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود مفعول به وهو (الكِلابا) على مذهب الأخفش والكوفيّين، والبصريّون يرونه ضرورة.

وقولَ رؤبة بن العجّاج:

لَمْ يُعْنَ بِالعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا**ولَا شَفَى ذَا الغَيِّ إِلَا ذُو هُدَى

الشّاهدُ فيه: قوله (لَمْ يُعْنَ بِالعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا) إذ أنابَ الجار والمجرور (بِالعَلْيَاءِ) منابَ الفاعل مع وجود مفعول به (سَيِّدَا) خلافًا للبصريّين.

وقد نعتَ الفرّاءُ قراءة أبي جعفر ومَن معه باللّحن؛ إلّا إذا تأوّلوا لذلك بـ(لِيُجزى الجّزاءُ قومًا) (الفرّاء، د.ت)، موافقًا في ذلك جمهور البصريّين، وقد نقلَ النحّاس عن أبي إسحاق الزجّاج قوله وهو لحنٌ عند الخليلِ وسيبويهِ وَجميع البصريّين (النّحّاس، 1421ه، صفحة 95، ج4).

الموضعُ السّادسَ عشرَ: نصبُ المستثنى في الكلام المتّصلِ غير الموجب:

يقولُ ابنُ مالكٍ (مالك أ.، 2021م):

مَا اسْتَثْنَتِ «إِلَّا» مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ ... وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ...

يقصدُ ابنُ مالك بهذا أنَّ المستثنى إذا سُبق بنفيٍ أو شبهه – نهيٍ أو استفهامٍ- فالمُختارُ اتباعه لما قبله على البدليّة ويجوزُ نصبه على الأصل، قال تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: 66]، قرأ الجّمهورُ (إلّا قليلٌ) بالرّفع على البدليّة من الضمّير في (فعلوه) على مذهب البصريّين، وعلى العطفِ عند الكوفيّين، وهو الوجه عند جمهورِ النّحويّين وتبعهم ابنُ مالكٍ بذلك لذلك قال انتُخب، وقرأ ابنُ عامرٍ، وأُبَيّ، وابنُ أبي إسحاق وغيرُهم (إلّا قليلًا) بالنّصبِ على أصل الاستثناء عند الجمهور، وللزمخشري توجيه آخر وهو على (إِلَّا فِعْلًا قَلِيلًا) ضعّفة أبو حيّان (الأندلسي، 1420هـ، صفحة 696، ج3)، والباحثُ يختارُ قراءة الرّفع لإجماع القرّاءِ والنحويّين على وجهها.

الموضعُ السّابعَ عشرَ: إعرابُ الأسماء المضافة إلى الجُمل وبناؤُها:

يقولُ ابنُ مالكٍ:

وَابْنِ أَوَ اعْرِبْ مَا كَ «إِذْ» قَدْ أُجْرِيَا ... وَاخْتَرْ بِنَا مَثْلُوَ فِعْلٍ بُنِيَا

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا ... أَعْرِبْ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

يقصد ابنُ مالك أنّ الاسم المضافَ إلى الجمل جوازًا يجوز فيه الإعراب والبناء إلّا أنَّ البناءَ مختارٌ إذا وقع هذا الاسم قبل فعل مبنيّ، وكذلك فإنَّ الرّفعَ مُختارٌ إذا وقعَ الاسم المُضاف قبل فعلٍ مُعربٍ أو قبل مبتدأ، يقولُ تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: 119] قرأ الجمهور (يومُ) بالرّفع على أنّه خبر لاسم الإشارةِ(هذا)، وقرأ نافعٌ (يومَ) بالنّصبَ على الظرفيّة أو على أنَّ هذه الفتحة فتحة بناء وهي في محل رفع خبر وعلّة بناء الظرف هو لإضافتِه إلى الجملة الفعلية وإنْ كانت معربةً على مذهب الكوفيّين مستدلّين على ذلك بهذه القراءة، وأمّا البصريّون فلا يجيزون البناء إلا إذا صُدِّرت الجملةُ المضافُ إليها بفعلٍ ماض، ويخرّجون هذه القراءةَ على أنّ (يوم) منصوبٌ على الظرف، وهو متعلق بخبر المبتدأ أي: (واقعٌ أو يقع في يوم ينفع) (الحلبي أ.، د.ت)، وبذلك نرى ابنَ مالكٍ يوافق مذهبَ الكوفيّين من خلال قوله: "وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا" أي ومن بنى بعد قبل فهل مُعربٍ فلن يُغلّط.

الموضعُ الثّامنَ عشرَ: حذفُ المُضافِ وإبقاءُ المضافِ إليه مَجرورًا:

يقولُ ابنُ مالكٍ (مالك أ.، 2021م):

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا ... قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا

لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ ... مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

يقصد ابنُ مالكٍ بهذا جوازُ بقاء المُضافِ إليهِ مجرورًا بعدَ حذفِ المُضافِ وذلك بشرط كون المعطوفِ المحذوفِ مماثلًا لِما عُطف عليه أو مقابلًا له، قالَ تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأٓخِرَةَ﴾ [الأنفال: 67]، قرأ الجّمهورُ (الآخرةَ) بالنّصبِ على المفعوليّة، وقرأ سليمان بن جَمّازُ المَدنيّ (الآخرة) بجرّها، وقد خُرّجت على حذفِ المُضافِ وإبقاءِ المُضاف إليه على جَرّه، وقدّروا المحذوف: (يُريدُ عَرَضَ الآخرةِ) وذلك على التقابل، والمقصود بعرض الدّنيا ثوابها (الزمخشري، 1407هـ)، لذلك قدّره بعضهم بـ(يُريدُ ثوابَ الآخرةِ)، وجعلوا منه قولُ أبي داود الإياديّ (القراء، د.ت):

أَكُلُّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَءًا***وَنَارٍ تُوقَدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

الشّاهد فيه: قوله (ونارٍ) حيثُ حذفَ المُضافِ لدلالة المعطوفِ عليه وهو (كُلُّ) وأبقى المُضافَ إليه مجرورًا.

وقولُ عبد الله بن قيس الرقيات (عقيل، 1405هـ):

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا***بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

الشّاهدُ فيه: قوله إبقاء قوله (طلحةَ) مجرورًا بالإضافةِ مع حذفِ المُضافِ إليه، تقدير الكلام: (أعظُمَ طلحةَ)، وقاسَ الكوفيّون على ذلك

الموضعُ التّاسعَ عشرَ: حذفُ المُضافِ إليه وإبقاءُ المضافِ على حاله:

يقولُ ابنُ مالكٍ (مالك أ.، 2021م):

وَيُحْذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ ... كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى ... مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الْأَوَّلَا

يقصدُ ابنُ مالك بذلك أنَّه يجوز حذفُ المضافِ إليه ويُنوى معناه ويبقى إعرابُ المضافِ كما كان قبل الحذفِ، وأكثرُ ما يكون هذا المحذوف معطوفًا على اسمٍ يُشابهه تمامًا ومن ذلك قولهم: قَطعَ اللهَ يدَ ورجلَ مَن قالها، وقولهم: قَطعَ اللهُ الغَداةَ يَدَ وَرجلَ مَنْ قَاله؛ فحذفَ المُضافَ إليه بعد (يد) لدلالة المُضاف إلى (ورجلَ) عليه (الفرّاء، د.ت)، وقد يأتي مثلَ هذا دون عطف، قالَ تعالى: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: 38]، قرأ ابنُ كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب وغيرُهم (فلا خوفٌ) بالضمّ رفعًا وبالتّنوين، مراعاةً لرفعِه (وَلا هُم يَحزنُون) فرفعوا للتّعادل بينهما، وقرأ ابنُ مُحيصن (فلا خوفُ) بالرّفع من غيرِ تنوين، ولهذه القراءة توجيهات منها: أنّ (لا) عاملة عمل (ليسَ) حُذف التّنوين منها لكثرة الاستعمال قاله ابنُ عطيّة (عطية، 1422هـ)، وردّه الأندلسيُّ لأنَّ إعمال (لا) عمل (ليسَ) قليلٌ في العربيّة هذه من جهة ومن جهة أُخرى فلأنَ (لا) دخلت على الجّملة الّتي تليها ولم تعمل فيها شيئًا فكذلك لتحقيق التّعادل بينهما وبذلك فإنَّ وجهَ الرّفعِ عنده بالابتداء فيهما، وأمّا التوجيه الثّاني لحذفِ التّنوين فيها فللتخفيف أو على

نيّة إثبات الألفِ واللّام تقديرها (فلا الخوفُ)، ومنهُ قولُ الأخفش في قولِ العربِ (سلامٌ عليكم) قال أرادوا (السّلامُ عليكم) (الأندلسي، 1420ه)، ومن التّوجيهات أيضًا حذفُ المُضافِ إليه وقد استحسن السّمين هذا الوجهَ، قالَ عن هذه القراءة: "والأحسنُ فيه أنْ تكون الإضافة مقدّرة أي: خوفُ شيءٍ" (الحلبي، د.ت)، ومن حذفِ المُضافِ إليهِ وإبقاءِ المُضافِ كحاله في الإعرابِ قول الأعشى بن قيس:

إلّاَ عُلالَةَ أَو بُداهَةَ ***قارِح نَهْدِ الجُزَارَهْ

الشّاهد فيه: حذفُ المُضافِ إليه وهو (قارح) من قوله: "إلّاَ عُلالَةَ" لدلالة ذِكره مع المُضاف (بُداهةَ).

ومن حذفِ المُضافِ إليه وإبقاءِ المُضافِ على حاله دون عطفٍ قولُ الشّاعرِ -مجهول القائل-:

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَولَى قَرَابَةٍ***فَمَا عَطَفَتْ مَولَىً عَلَيهِ العَوَاطِفُ

الشّاهدُ فيه: قوله "وَمِنْ قَبْلِ" بكسرِ (قَبْلِ) للإضافةِ وحذفِ المُضافِ إليه تقديره: (وَمِنْ قَبْلِ ذلك...).

ويرى الباحثُ وهْي هذا البيتِ إذ إنّه مجهول القائل ويفقد شرطِ العطفِ وشرط الإضافةِ لما يدلُّ على المُضاف إليه المحذوف.

الموضع العشرون: جوازُ الفصلِ بينَ المُضافِ والمُضافِ إليهِ في النّثر:

يقولُ ابنُ مالكٍ (مالك أ.، 2021م):

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ ... مَفْعُولًا اوْ ظَرْفًا: أَجِزْ...

يُشيرُ ابنُ مالكٍ رحمه الله في هذا البيتِ إلى جوازِ الفصلِ بينَ المُضافِ والمُضافِ إليه موافقًا في ذلك مذهبَ الكوفيّين، ويشيرُ في قوله: (شبهِ فعلِ) إلى المصدر المضاف إلى الفاعل، واسم الفاعل المضاف إلى المفعول، فمنَ الأوّلِ قِراءةُ ابنِ عامرٍ إذ قرأ قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: 137] بنصبِ (أوْلادهم) على المفعوليّة للمصدرِ (قَتْل) وجرّ (شُرَكَائهم) على أنّها مُضافةٌ للمصدرِ (قَتْلَ) وقد فصلَ بينهما بمفعول به، وقرأ الباقونَ بجرّ (أوْلادهم) على الإضافةِ ورفع (شُرَكَائهم) على الفاعليّة، وهذا الأصلُ عند عامّة الجّمهورِ؛ إذ إنّهم عدّوا المُضاف والمُضافَ إليهِ بمنزلة الشيء الواحد فكذلك الحال في المتضايفين، وهذا مذهبُ البصريّين إذ إنّهم يجيزون الفصل بينهما فقط بالجار والمجرور وبالظرف، وقراءة ابنِ عامرٍ حجّةٌ عليهم، ومنَ الثّاني فكقراءة مَن نصبَ (وَعده) وجرَّ (رُسلِه) على إضافتها لاسمِ الفاعلِ (مُخلفَ) في قوله تعالى ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ [إبراهيم: 47]، والفصلَ بين المُضافِ والمُضافِ إليه بمفعولٍ به.

الموضع الواحد والعشرون: جواز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار:

يقولُ ابنُ مالكٍ (مالك أ.، 2021م):

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ... ضَمِيرِ خَفْضٍ: لَازِمًا قَدْ جُعِلَا

وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا؛ إِذْ قَدْ أَتَى ... فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

يعني ابنُ مالكٍ في هذين البيتين عدم وجوب إعادة حرفِ الجرّ عند عطفِ اسمٍ على ضميرٍ مجرور بحرفِ الجرّ وهو بذلك يوافق مذهب الكوفيّين وَيُونُس والأخفش (السيوطي، د.ت)، ومن ذلك قراءة حمزة وابن عباس والحسن وغيرهم إذ قرأوا قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ﴾ [النساء: 1] بجرّ (والأرحامِ) عطفًا على الضمير المجرور (بِهِ) دون إعادة حرفِ الجرّ أي لم يقل (وبالأرحامِ)، وقرأ الجّمهورُ (والأرحام) بالنّصبِ والبصريّون يمنعون ذلك ويوجبون إعادة حرف الجرّ لأنّه الأكثر في لسان العرب، نحو: (فَقَالَ لَهَا وللأرض) [فصلت: 11] (وَعَلَيْهَا وعَلى الْفلك) [غَافِر: 80] (ينجيكم مِنْهَا وَمن كل كرب) [الْأَنْعَام: 64] (نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ ءَابَائِكَ) [الْبَقَرَة: 133]، ويحتجّ الكوفيّون لجواز ذلك بقزله سيّدنا محمّد -صلّى الله عليه وسلّم-: "إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى" بالجرّ عطفًا على الضمير المجرور في (مَثَلكم) دون إعادة الجارّ (الصبّان، 1997م)، وبقولِ العربِ: "ما فيها غيرِهِ وفرَسِهِ"، بجرّ (الفرس) عطفًا على الضَّمير في (غيرِهِ) (الأندلسي، 1420ه)، وقولُ الشّاعر -مجهول القائل- (سيبويه ع.، 1988م):

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا*** فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

الشّاهدُ فيه: قوله "بِكَ وَالْأَيَّامِ" إذ جرَّ (وَالْأَيَّام) عطفًا على الضمير المجرور (بِهِ) دون إعادة الجارّ على مذهب من يجيز هذا.

الموضع الثاني والعشرون: رفعُ الفعل المضارع الواقع بعد (أنْ) بعد أفعال الظنّ

يقولُ ابنُ مالكٍ (مالك أ.، 2021م):

فَانْصِبْ بِهَا، وَالرَّفْعَ صَحِّحْ، وَاعْتَقِدْ ... تَخْفِيفَهَا مِنْ «أَنَّ» فَهْوَ مُطَّرِدْ

يقصدُ ابنُ مالكٍ في هذا البيت أنَّه يجوزُ نصبُ المضارع الواقع بعد (أنْ) إذا سُبقت بفعل من أفعال الظنّ وكذلك يجوز الرّفعُ، ووجه ذلك عنده كون (أنْ) هي المخفّفة من الثّقيلة، ومن ذلك قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي برفع (تكون) بعد أنْ في قوله تعالى ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ﴾ [المائدة: 71] على أنّها مخفّفة من الثّقيلة، وبنصبها قرأ بقيّة القرّاء (الفرّاء، د.ت)، لوقوع الفعلِ بعد (حسبَ) وهو من أفعال الظنّ، وتكون (أنْ) هي النّاصبة للفعل، والنّصبُ في مثل هذا أكثر لأنّه لم يُفصل بينها وبعد الفعل بعدها بناصبٍ، لذلك قال بصيغة الأمر (فانصب)، ثمّ أردف ذلك بقول ورفع المضارع بعدهما صحيح.

الموضع الثّالث والعشرون: جواز رفع الفعل المضارع بعد (أنْ):

يقولُ ابنُ مالكٍ:

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ «أَنْ» حَمْلًا عَلَى ... «مَا» - أُخْتِهَا - حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلَا

يقصدُ ابنُ مالكٍ في هذا البيت أنَّ بعضَ العربِ أهملَ إعمالَ أنِ النّاصبة حَيثُ استحقّتِ العَمل حملًا على إهمال (ما) المصدريّة على مذهبِ سيبويه والبصريّين (سيبويه ع.، 1988م)، وذلك نحو قراءة مجاهد وابن عبّاس برفع (يُتمّ) في قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ﴾ [البقرة: 233] فحملها البصريّون على إهمال (أنْ) كما أهملوا (ما) المصدريّة، وللكوفيين وجه آخر وهو أنّها (أنْ) المُخفّفة من الثّقيلة وفيه شذوذٌ وهو وقوعُها موقعَ الناصبةِ وذلك غير جائز في هذا الموضع لسببينِ الأوّلُ: أنَّه لم يُفْصَل بينها وبين الجملةِ الفعليةِ بعدَها بفاصل كقد أو السين أو سوف أو لو والفصل بها قليل، والثاني: أنَّ ما قبلَها ليس بفعلِ علمٍ ويقينٍ (الحلبي، د.ت)، ومن شواهد إهمال أنْ قولُ الشّاعر -مجهول القائل (سيبويه ع.، 1988م):

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا***مِنِّي السَّلَامَ وَأَلَاّ تُخْبِرا أَحَدا

الشّاهدُ فيه: رفعُ الفعل المُضارع (تَقْرَآنِ) بعد حرف النّصب (أنْ) حملًا على (ما) المصدرية عند البصريّين، وعلى أنّها المخفّفة من الثّقيلة عند الكوفيّين وهذا القول شاذّ.

الموضع الرّابعُ والعشرون: جوازُ نصبِ الفعل المُضارع بإذن المسبوقة بحرف العطف

يقولُ ابنُ مالكٍ (مالك أ.، 2021م):

وَانْصِبْ وَارْفَعَا ... إِذَا «إِذَنْ» مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

يقصدُ ابنُ مالك في هذا البيت إلى جواز نصبِ الاسمِ الواقعِ بعدَ (إذن) المسبوقة بحرف عطفٍ ورفعِه، وبيان ذلك في ما يلي قالَ تعالى: ﴿وَإِذٗا لَّا يَلۡبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ قرأ الجمهور (يَلبثونَ) بإهمالِ (وإذن) لوقوعها بعد حرفِ العطفِ وهو مذهبُ الجمهور من النّحويين لأنّهم اشترطوا في إعمال (إذن) النصب أن تكون متصدّرة ومجيئها بعد حرف العطف أسقط هذا الشّرط، وقرأ أُبيّ بن كعب (يَلبثوا) بحذفِ النّون على إعمال (وإذن)، وهذا جائز عند مَن لا يعتدّ بتقدّم العاطف، وبمثل ذلك قرأ ابنُ مسعود قوله تعالى: ﴿فَإِذٗا لَّا يُؤۡتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرٗا﴾ بحذفِ النّونِ من (يؤتونَ) على إعمال (إذن) والجّمهور على إهمالها لتوسّطها في الجملة، والإهمال هو الوجه وعليه قراءة الجمهور (النّاظم، 2000م).

الموضع الخامسُ والعشرون: نصبُ الفعل المضارع جوابًا للرجاء

قالَ ابنُ مالكٍ (مالك أ.، 2021م):

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ ... كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

يثبتُ ابنُ مالكٍ من خلال هذا البيت نصبَ الفعل المُضارع المقرون بالفاء جوابًا للرّجاء تشبيهًا له بالتّمني، موافقًا في ذلك الفرّاءُ ومعارضًا جمهورَ النحويّين، وقد احتجَّ الفرّاءُ بقراءةِ حفص إذ قرأ قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗاۚ﴾ [غافر: 36-37] بنصبِ (فَأطَّلِعَ) جوابًا للترجّي (لَعَلِّي) عند بعضِهم وذلك لأنَّ الترجّي في هذا الموضع شربَ معنى التّمني فصار له جواب كما للتّمني، وعند البصريّين فإنَّ النصبَ بأنْ مُضمرة بعد الفاء، ومنه قراءة عاصم حيثُ قرأ قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾ [عبس: 3-4] بنصبِ (فتنفعهُ) جوابًا للترجّي (لَعَلَّهُ) عندَ الكوفيّين، لأنَّه أُشربَ معنى التمنّي لذلك شابهه في العمل، ومنه ما أنشدَ الفرّاء -مجهول القائل- (الفرّاء، د.ت):

عَلَّ صُروفَ الدَّهر أو دُوَلاتِها***تُدِلننا اللَّمَّةُ من لَمَّاتِها

فَنَستَرِيحَ النفسُ من زَفراتِها***

الشّاهد فيه: نصبُ (فَنَستَرِيحَ) جوابًا لـ (عَلَّ).

الموضع السّادسُ والعشرون: نصبُ الفعلِ المضارع الواقع بعد عاطف، على اسم غير شبيه بالفعل

قالَ ابنُ مالكٍ (مالك أ.، 2021م):

وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ ... تَنْصِبُهُ «أَنْ» ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفْ

يقصدُ ابنُ مالكٍ في هذا البيتِ جوازَ نصب الفعلِ بأنْ محذوفة أو مذكورة بعد عاطف تقدَّم عليه اسم خالص، واسم الخالص هو الّذي لا يُقصدُ به معنى الفعل ومن ذلك قراءة الجمهورِ إلّا نافعًا ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا﴾ [الشورى: 51] بنصبِ الفعلِ (يُرسِلَ) عطفًا على (وَحيًا) وهو الاسمُ الخالصُ هاهنا، وقدّروا أنْ والفعل المضارع بعدها بمصدرٍ تقديره (إرسال) فيكون قد عطفَ مصدرًا على مصدرٍ (إلّا وحيًا... أو إرسالًا)، ومنه قولُ الشّاعرة -ميسون بنت بحدل-:

لَلُبْسُ عَباءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي*** أحَبُّ إليّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ

الشّاهدُ فيه: نصبُ الفعلِ المُضارع (وتَقَرَّ) بعد الواو وعطفه على الاسمِ الخالصة (لَلُبْسُ).

الموضعُ السّابعُ والعشرون: جوازُ رفع الفعلِ المُضارع المقرون (بالفاء أو الواو) المعطوفِ على جوابِ الشّرطِ ونصبِه وجزمه

قالَ ابنُ مالكٍ (مالك أ.، 2021م):

والفِعْلُ من بعد الجزَا إن يَقْتَرِنْ***بالفا أو الواو بتَثْليثٍ قَمِنْ

يقصدُ ابنُ مالكٍ أنَّ أداة الشرط إذا أخذت جوابها، وذُكر بعده مضارع مقرونٌ بالفاء أو الواو جاز جزمه عطفًا على الجوابِ ورفعُه على الاستئْنافِ ونصبُه على إضْمارِ (أنْ)، ومن ذلك اختلافُ قراءة الجّمهورِ في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ﴾ [البقرة: 284] إذ قرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٍ (فَيَغْفر) بالرّفع على الاستئناف، وقرأ بقيّة السبعة بالجزمِ عطفًا على (يُحاسِبْكُم)، وقرأ ابنُ عبّاس والأعرج وأبو حَيْوَةَ بنصبِ (فَيَغْفر) بإضمارِ (أنْ) (الحلبي، د.ت)، ولهذه القراءات الثّلاث أشارَ ابنُ مالكٍ في هذا البيت، ومثالُ هذه الأوجه قولُ النّابغة (المبرّد، د.ت):

فإنْ يَهْلِكْ أبو قابوسَ يَهْلِكْ ***ربيعُ الناسِ والبلدُ الحرامُ

ونأخذْ بعدَه بذِنابِ عيشٍ***أجَبَّ الظهرِ ليسَ له سَنامُ

الشّاهدُ فيه: قوله (وَنَأخذ) فقد رُويت بالرّفع والنّصبِ والجّزمِ.

الخاتمة:

وفي نهاية هذه الورقة البحثيّة توصّلتُ إلى ما يلي:

- اهتمامُ ابنِ مالكٍ بالقراءاتِ القُرآنيّة.
- أثّرت القراءات القرآنيّة على نحو واضح جليّ في نظم الألفيّة، إذ قعّد عددًا من القواعد وجوّزها متأثّرًا بالقراءاتِ القرآنيّة.
- لم يفرّق ابنُ مالكٍ في نظم الألفيّة على نحو خاصّ والاحتجاج على نحو عام بين قراءة متواترة أو شاذّةٍ.
- كانَ ابنُ مالكٍ يُثبتُ قاعدة نحويّة لوجودِ قراءة على هذه القاعدة كعدم اشتراطه عود الجارّ في الاسمِ المعطوفِ على ضمير مجرور إذْ يقولُ: "وليسَ عِندي لازمًا"، وكالفصلِ بين المتضايفين يقول: "وَاضْطِرَارًا وُجِدَا ... بِأَجْنَبِيّ، أَوْ بِنَعْتٍ، أَوْ بِنِدَا".
- براعة ابن مالك في نظم الألفيّة مع وضوح المُرادِ في كثير منها.
- لم يتعصّب ابنُ مالكٍ لمدرسة نحويّة معيّنة فقد كانَ يأخذُ ويردّ.
- وظّفَ ابنُ مالكٍ ألفيتّه لخدمة اللّغة على نحو عامٍ والقراءاتِ القُرآنيّة على نحو خاصّ.
- كانَ ابنُ مالكٍ من مناصري القراءاتِ القرآنيّة الشاذّة والاحتجاجِ بها والمدافع عنها.

المصادروالمراجع

القُرآنُ الكريمُ.

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم الجزري. (1420ه). *البديع في علم العربية* (1). (فتحي أحمد علي الدين، المحرر) مكة المكرمة: جامعة أم القرى..

الأَشْمُوني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى. (1998م). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك* (1). بيروت: دار الكتب العلمية.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. (2003م). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين* (1). بيروت: المكتبة العصرية.

الأندلسيّ، أبو حيّان محمد بن يوسف أثير الدين. (1420ه). *البحرُ المحيطُ في التّفسير* (د.ط). (صدقي محمد جميل، المحرر) بيروت: دار الفكر.

تاج القرّاء، أبو القاسم برهان الدين الكرماني محمود بن حمزة. (د.ت). *غرائب التفسير وعجائب التأويل* (د.ط). بيروت: مؤسسة علوم القرآن.

الثّعلبيّ، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم. (2015م). *الكشف والبيان عن تفسير القرآن* (1). (صلاح باعثمان، حسن الغزالي، زيد مهارش، أمين باشه، المحرر) المملكة العربية السعودية: دار التفسير.

ابنُ الجّزريّ. (د.ت). *النشر في القراءات العشر*. (علي محمد الضباع، المحرر) -: دار الكتاب العلمية.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان الموصليّ. (1998م). *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها* (1). (محمد عبد القادر عطا، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

الجوزي. (1422ه). *زاد المسير في علم التفسير* (1). بيروت: دار الكتاب العربي.

الزّمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد. (1407ه). *الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل* 2(3). بيروت: دار الكتاب العربي.

السمين الحلبيّ، أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم. (د.ت). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*. (أحمد الخراط، المحرر) دمشق: دار القلم.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (1988م). *الكتاب* (3). (عبد السلام محمد هارون، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (د.ت م). *همع الهوامع* (1). (محمود فجال، المحرر) دمشق: دار القلم.

الصبّان، أبو العرفان محمد بن علي. (1997م). *حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك* (1). بيروت: دار الكتب العلمية.
ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب. (1422ه). *المُحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز* (1). (عبد السلام عبد الشافي محمد، المحرر) بيروت: دار الكتب العلميّة.
ابن عقيل بهاء الدين. (1405ه). *المساعد على تسهيل الفوائد* (1). (محمد كامل بركات، المحرر) دمشق: دار الفكر.
العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى. (2010م). *المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية* (1). (علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر، المحرر) القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
الفارسيّ. (1993م). *الحجة للقراء السبعة* (2). (بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، المحرر) دار المأمون للتراث: دمشق.
الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن منظور الديلمي. (د.ت). *معاني القرآن* (1). (أحمد النجاتي، محمد النّجار، عبد الفتاح الشلبي، المحرر) مصر: دار المصريّة للتّأليف والتّرجمة.
الفراهيديّ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو. (1995م). *الجمل في النحو* (5). (فخر الدين قباوة، المحرر).
القُرطبيّ، أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري. (1964م). *الجامع لأحكام القرآن* (2). (أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، المحرر) القاهرة: دار الكتب المصرية.
ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. (2021م). *ألفية ابن مالك* (الإدار 4). (عبد المحسن بن محمد القاسم، المحرر).
شرح الكافية الشافية (1). (1982م). (عبد المنعم أحمد هريدي، المحرر) مكة المكرمة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي.
المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي. (د.ت). *المقتضب* (د.ط). (محمد عبد الخالق عظيمة.، المحرر) بيروت: عالم الكتب.
ابن مجاهد، أحمد بن موسى التميمي، أبو بكر. (1400ه). *السبعة في القراءات* (2). (شوقي ضيف، المحرر) مصر: دار المعارف.
النّحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد المرادي النحوي. (1421ه). *إعراب القرآنِ* (1). (عبد المنعم خليل إبراهيم، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.
ابن النّاظم. (2000م). *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك* (1). (محمد باسل عيون السود، المحرر) -: دار الكتب العلمية.
النّيسابوريّ. (1991). *المبسوط في القراءات العشر*. دمشق: مجمع اللغة العربية.

References

The Holy Quran.

Ibn al-Athir, Majd al-Din Abu al-Saadat al-Mubarak bin Muhammad bin Abd al-Karim al-Jazari. (1420 AH). *Al-Badi' in the science of Arabic* (1). (Fathi Ahmed Ali Al-Din, editor) Makkah Al-Mukarramah: Umm Al-Qura University.

Al-Ashmouni, Nur al-Din Abu al-Hasan Ali bin Muhammad bin Issa. (1998 AD). *Explanation of Al-Ashmouni on Alfiya Ibn Malik* (1). Beirut: Scientific Books House.

Anbari, Abu al-Barakat Abdul Rahman bin Muhammad. (2003 AD). *Fairness in issues of disagreement between grammarians: Basrans and Kufians* (1). Beirut: Modern Library.

Al-Andalusi, Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf Atheer Al-Din. (1420 AH). *The Ocean Ocean in Interpretation* (ed.d.). (Sidqi Muhammad Jamil, Editor) Beirut: Dar Al-Fikr.

The Crown of the Readers, Abu al-Qasim Burhan al-Din al-Kirmani, Mahmoud ibn Hamzah. (D.T.). *Curiosities of interpretation and wonders of interpretation* (d.i). Beirut: Foundation for the Sciences of the Qur'an.

Al-Thalabi, Abu Ishaq Ahmed bin Ibrahim. (2015 AD). *Disclosure and statement of the interpretation of the Qur'an* (1). (Salah Ba`Uthman, Hassan Al-Ghazali, Zaid Maharash, Amin Pasha, editor) Kingdom of Saudi Arabia: Dar Al-Tafsir.

Ibn al-Jazari. (D.T.). *Posted in the ten readings*. (Ali Muhammad al-Dabaa', editor) - Dar al-Kitab al-Ilmiya.

Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman al-Mawsili. (1998 AD). *Al-Muhtaseb in Showing the Faces of Abnormal Readings and Clarifying them* (1). (Mohamed Abdel Qader Atta, editor) Beirut: Scientific Book House.

Nutty. (1422 AH). *Zad Al-Masir in the Science of Interpretation* (1). Beirut: Arab Book House.

Al-Zamakhshari, Abu Al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmed. (1407 AH). *Download Mystery Facts Finder* 2(3). Beirut: Arab Book House.

Al-Sameen Al-Halabi, Abu Al-Abbas Ahmed bin Yusef bin Abd Al-Daem. (D.T.). *Al-Durr Al-Masun in the sciences of the hidden book*. (Ahmed Al-Kharrat, editor) Damascus: Dar Al-Qalam.

Sibawayh, Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar. (1988 AD). *The Book* (3). (Abdul Salam Muhammad Haroun, editor) Cairo: Al-Khanji Library.

Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman bin Abi Bakr. (D.T.M.). *Hama Al-Hawame* (1). (Mahmoud Fajal, editor) Damascus:

Dar Al-Qalam.

Al-Sabban, Abu Al-Irfan Muhammad bin Ali. (1997 AD). *Al-Sabban's footnote on Al-Ashmouni's explanation of Alfiyyah Ibn Malik* (1). Beirut: Scientific Books House.

Ibn Attia, Abu Muhammad Abdul Haq bin Ghalib. (1422 AH). *The brief editor in the interpretation of the dear book* (1). (Abd al-Salam Abd al-Shafi Muhammad, editor) Beirut: Scientific Book House.

Ibn Aqil Bahauddin. (1405 AH). *Helper to facilitate benefits* (1). (Mohamed Kamel Barakat, editor) Damascus: Dar Al-Fikr.

Al-Ainy, Badr Al-Din Mahmoud bin Ahmed bin Musa. (2010 AD). *The grammatical purposes in explaining the evidence of the explanations of the millennium* (1). (Ali Muhammad Fakher, Ahmed Muhammad Tawfiq Al-Sudani, Abdel Aziz Muhammad Fakher, editor) Cairo: Dar Al-Salam for printing, publishing, distribution and translation.

Persian. (1993 AD). *Argument for the Seven Readers* (2). (Badr Al-Din Kahwaji and Bashir Jojabi, editor) Dar Al-Ma'moun for Heritage: Damascus.

Al-Farra, Abu Zakariya Yahya bin Ziyad bin Manzoor Al-Dailami. (D.T.). *Meanings of the Qur'an* (1). (Ahmed Al-Najati, Muhammad Al-Najjar, Abdel-Fattah Al-Shalabi, the editor) Egypt: Dar Al-Masria for Authoring and Translation.

Al-Farahidi, Abu Abd al-Rahman al-Khalil bin Ahmad bin Amr. (1995 AD). *Sentences in Grammar* (5). (Fakhr al-Din Qabawa, editor).

Al-Qurtubi, Abu Abdullah, Muhammad bin Ahmed Al-Ansari. (1964 AD). *The Collector of the provisions of the Qur'an* (2). (Ahmed Al-Bardouni and Ibrahim Atfeesh, editor) Cairo: The Egyptian Book House.

Ibn Malik, Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah. (2021 AD). *Alfiya Ibn Malik* (4). (Abdul Mohsen bin Muhammad Al-Qasim, editor).

(1982 AD). *Explanation of the sufficient healing* (1). (Abdul Moneim Ahmed Haridi, editor) Makkah Al-Mukarramah: Umm Al-Qura University Scientific Research Center.

Al-Mubarrad, Abu al-Abbas Muhammad ibn Yazid ibn Abd al-Akbar al-Azdi. (D.T.). *The brief* (d.i). (Muhammad Abd al-Khaleq Azima., Editor) Beirut: World of Books.

Ibn Mujahid, Ahmed bin Musa al-Tamimi, Abu Bakr. (1400 AH). *The Seven in Readings* (2). (Shawky Deif, editor) Egypt: Dar Al-Maarif.

Al-Nahhas, Abu Jaafar Ahmad bin Muhammad al-Muradi, a grammarian. (1421 AH). *Syntax of the Qur'an* (1). (Abdel Moneim Khalil Ibrahim, editor) Beirut: Scientific Book House.

Ibn al-Nazim. (2000 AD). *Explanation of Ibn al-Nazim on the millennium of Ibn Malik* (1). (Muhammad Basil Oyoun Al-Soud, editor): Scientific Book House.

Al-Nisaburi. (1991). *Al-Mabsoot in the ten readings*. Damascus: The Arabic Language Academy.